تحليلات وآراء

بيدرو سانشيز يحذّر من الحرب العالمية الثالثة
هل يكرر العالم الكارثة؟

بقلم
الباحثة آية مصدق
تونس

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لم تكن الحرب العالمية الأولى التي اندلعت صيف 1914، في نظر العالم، سوى أزمة سياسية أخرى ستجد القوى الكبرى مخرجاً دبلوماسياً منها، ولم يبدُ حادث اغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرديناند في سراييفو، في الثامن والعشرين من حزيران، للوهلة الأولى حدثاً كافياً لإشعال فتيل حرب ستبتلع قارة وتقود العالم نحو الجنون. لقد بدأت الحرب بين القوى العظمى قبل 1914، منذ أن تنافست هذه القوى على الموارد والأرض، وتبع ذلك سباق تسلح وصعود للقوميات المتطرفة وانعدام للثقة. لقد كانت هناك حرب بالفعل، لكنها حرب غير معلنة، كان يكفي رصاصة واحدة لتعلن بدايتها، وكانت تلك رصاصة الطالب الصربي التي أنهت حياة ولي العهد النمساوي وملايين آخرين من بعده.

وبعد أقل من ربع قرن على نهاية الحرب العظمى، وجد العالم نفسه أمام كارثة أخرى. لم تنتهِ الحرب الأولى إلا وقد تركت خلفها ما يكفي لقيام حرب ثانية، وفي الأول من أيلول 1939 أعلنت ألمانيا النازية بداية الحرب العالمية الثانية باحتلالها بولندا، بعد سنوات من التوسع العسكري والتمرد على معاهدة فرساي، إلى جانب فشل عصبة الأمم في ردع الاعتداءات والصعود السريع لمشروع هتلر التوسعي.

لم تكن الحرب العالمية الأولى والثانية مفاجأة عند اندلاعهما، فكل من كان يتابع أخبار الساعة كان ليتنبأ بحدوث تصادم بين القوى المتنافسة، غير أن لا أحد توقع، حتى القوى المتصادمة نفسها، حجم الدمار الذي تسببت فيه الحرب، لأنه في النهاية، الحرب هي إعلان فشل للسياسة والدبلوماسية وخروج عن طور الحضارة إلى البربرية، حتى ولو بوسائل متطورة.

واليوم، وبعد أكثر من ثمانين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، يعود السؤال: **هل نحن أمام ظروف تهيئ لحرب عالمية ثالثة؟ وهل تشهد العلاقات الدولية مرحلة شبيهة بتلك التي سبقت عامي 1914 و1939، أم أننا نبالغ في استدعاء ذاكرة الحرب العالمية كلما تصاعدت التوترات، خاصة بين القوى العظمى؟**

لطالما تكرر سؤال: **هل ستندلع حرب عالمية ثالثة؟** منذ أن وقع التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى يومنا هذا. كل أزمة وكل حرب محدودة النطاق كانت تفتح الباب على هذا التساؤل، لكن اليوم لا يعني إعادة طرح هذا السؤال أن حربا عالمية باتت قريبة، لكنه حتماً أصبح سؤالاً مشروعاً في ظل ما تفرضه خريطة دولية تتعدد فيها بؤر الصراع وتتراجع فيها قدرة المؤسسات الدولية على احتواء الأزمات، إلى جانب تسابق القوى الكبرى على إعادة توزيع النفوذ وترسيخ دعائم نظام دولي جديد. فمن حرب أوكرانيا وروسيا إلى الإبادة في غزة والحرب الأهلية في السودان والحرب الأمريكية الإيرانية والتوتر بين الصين وتايوان وباكستان والهند، بات واضحاً أن العالم بدأ ينقسم إلى معسكرين: معسكر غربي يضم أوروبا و"إسرائيل" وتايوان وتقوده أمريكا، ومعسكر شرقي يضم روسيا وكوريا الشمالية وباكستان والجمهورية الاسلامية في إيران وتتزعمه الصين، مع إمكانية بقاء الهند كلاعب حيادي إن لم تُهدَّد من طرف باكستان. غير أنه لا يكفي قرار دولة لتندلع حرب عالمية ثالثة، بل المشكلة تكمن في تقاطع مصالح القوى المتنافسة وبلوغها نقطة الصفر.

من سراييفو إلى النظام الدولي المتشظي: حين تتحول الأزمات إلى حروب كبرى

لفهم ما يقع اليوم لا بد من العودة إلى المناخ السياسي الذي سبق الحرب العالمية الأولى. كانت أوروبا عشية 1914 فضاء اقتصادياً وسياسياً شديد الترابط، تحكمه علاقات تجارية وتجمع دوله مصالح متشابكة، ومع ذلك لم تكن تلك الروابط حائلاً بين القارة والحرب، إذ كان خلف ذلك الاستقرار الظاهري تنافس إمبراطوري بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وروسيا، إلى جانب سباق محموم على الأسواق والمستعمرات ومناطق النفوذ. وقد انقسم النظام الأوروبي إلى معسكرين رئيسيين: التحالف الثلاثي الذي ضم النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا، والوفاق الثلاثي الذي جمع فرنسا وروسيا وبريطانيا. ولم تكن المشكلة في وجود هذه التحالفات، بل في الطريقة التي تحولت بها شبكة من الشكوك المتبادلة جعلت احتواء الأزمة أكثر صعوبة. فكل دولة كانت تنظر إلى تعزيز القدرات العسكرية لدى خصومها باعتباره تهديداً مباشراً يقتضي الرد، وكل إجراء دفاعي يُقرأ باعتباره استعداداً للهجوم، ما عمّق من معضلة الأمن وغذّى شعور انعدام الثقة لدى الجميع. وعندما اندلعت أزمة تموز 1914، لم تكن الدبلوماسية قادرة على احتواء التصعيد بسبب التعبئة العسكرية وسوء تقدير نيات الخصوم. والمفارقة أن عالمنا المعاصر يعيد إنتاج هذه المعضلة. فالولايات المتحدة تعيد تحديد أولوياتها الاستراتيجية في مواجهة صعود الصين، وتحاول أن تضيق عليها من خلال الضغط الإقليمي ومحاولة ربطها أكثر بالاقتصاد الأمريكي.

وروسيا تسعى إلى فرض أمنها ونفوذها في جوارها الأوروبي، فيما تحاول الصين توسيع قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية للصعود كقطب منافس لأمريكا.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فهي تعيد النظر في عقيدتها الدفاعية في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست نتائجها في الشوارع الأوروبية. وفي آسيا تتصاعد التوترات حول تايوان وبحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية، بينما يعيش "الشرق الأوسط" أكثر فترات تاريخه غليانا، من حرب الإبادة في غزة إلى حرب الجمهورية الاسلامية في إيران.

لا شك في أن كل هذه الصراعات تنطوي على احتمال الانفجار في أية لحظة، غير أن فرضية تصادم القوى العظمى تظل رهينة حسابات سياسية واستراتيجية واقتصادية، لأن سياسة التحالف تغيرت، ولم تعد الدولة تتدخل لحماية حليفها إلا إذا وجدت في ذلك خدمة لمصالحها، وهو ما حصل عندما تدخلت الولايات المتحدة في حرب "إسرائيل" ضد الجمهورية الاسلامية في إيران بتعلة حماية أمن ووجود "إسرائيل"، غير أن لها أهدافا معلنة وغير معلنة تتعلق بالنفط وإخضاع الاقتصاد الصيني.

بينما لم تتدخل روسيا أو الصين في الحرب إلى جانب الجمهورية الاسلامية في إيران بشكل مباشر وصريح، لأن مصالحهما لا تتقاطع إلا في جعل طهران داخل لعبة استنزاف أمريكا و"إسرائيل".

من فشل عصبة الأمم إلى أزمة الأمم المتحدة: عودة سياسة القوة

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد كشفت هشاشة نظام التحالفات في أوروبا، فإن الحرب العالمية الثانية كشفت

عجز النظام الدولي عن ردع الدول التي لجأت إلى القوة من أجل تغيير الحدود وفرض خريطة جيوسياسية جديدة. لقد قامت عصبة الأمم بعد الحرب الأولى على فكرة الأمن الجماعي، واعتبار الاعتداء على دولة تهديداً مباشراً للنظام الدولي، غير أن الدول المتصارعة لم تكن لتتحمل تكلفة هذه المبادئ، ولم تكن لعصبة الأمم أدوات تنفيذية ناجعة تحقق مبادئها، فضلاً عن أن مصالح الدول الأعضاء كانت متضاربة. وعندما احتلت اليابان منشوريا سنة 1931، وغزت إيطاليا إثيوبيا سنة 1935، لم تستطع عصبة الأمم ردعهما. وفي أوروبا أعادت ألمانيا عسكرة منطقة الراين سنة 1936، ثم ضمّت النمسا سنة 1938، قبل أن تفرض اتفاق ميونيخ وتضم إقليم السوديت من تشيكوسلوفاكيا. لقد اعتقدت فرنسا وبريطانيا حينها أن تقديم التنازلات لألمانيا قد يمنع حرباً جديدة، لكن سياسة الاسترضاء لم توقف التوسع النازي، وجعلت هتلر أكثر ثقة في ضعف خصومه. ولعل هذا يذكرنا بدونالد ترامب اليوم الذي يريد التوسع على حساب غرينلاند واستطاع تغيير النظام في فنزويلا بما يتماشى مع سياسته أمام فشل القانون الدولي في ردعه، ما يجعلنا نواجه أحد الأسباب التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الثانية. فمجلس الأمن الذي تأسس بعد هذه الحرب لمنع تكرار الكارثة، يقفاليوم أمام كثير من الأزمات، كحرب غزة والإبادة التي وقعت بحق شعبها وحرب السودان والحرب الأمريكية الإيرانية، عاجزاً عن اتخاذ قرارات حاسمة بسبب تضارب مصالح أعضائه الدائمين واستخدام حق النقض، ما يطرح إشكال جدوى هذا المجلس إذا كان منحازا لأعضائه.

وفي مقالته المنشورة في مجلة «فورين أفيرز» في 13 تشرين الثاني 2026، حذّر رئيس الوزراء الإسباني «بيدرو سانشيز» من أن العالم بدأ يطبّع مع الحرب ويتعامل مع النزاعات القائمة اليوم كأنها أمر حتمي، وهذا التطبيع الذي يرافقه تراجع الالتزام بالقانون الدولي قد يقودان البشرية إلى حرب عالمية جديدة. ويعتبر سانشيز أن العالم يشهد نزاعات مسلحة أكثر من أي وقت منذ سنة 1946، مستنداً في ذلك إلى بيانات أوبسالا لبيانات النزاعات التي أحصت 65 نزاعاً نشطاً شاركت فيه حكومات خلال سنة 2025، أي ضعف العدد المسجل سنة 2010.

كما يشير إلى أن حوالي 250 ألف شخص لقوا حتفهم في تلك النزاعات خلال سنة واحدة، وقرابة 120 مليون شخص أُجبروا على النزوح بسبب الحروب. ويرى بيدرو أن هذه الإحصائيات تعكس تحولاً خطيراً في طبيعة النظام الدولي، حيث لم تعد الحرب استثناء يقع التعامل معه بوصفه فشلاً سياسياً، وإنما أصبحت وسيلة لإدارة العلاقات بين الدول.

وقد حاول سانشيز في هذه المقالة طرح حل، فدعا إلى ما أطلق عليه «التعددية القصوى» (Maxilateralism)، أي توسيع التعاون الدولي ليشمل أكبر عدد ممكن من الدول، إلى جانب الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيع تمثيل أمريكا اللاتينية وأفريقيا، إلى جانب تقييد حق النقض تمهيداً لإلغائه وإعادة العمل باتفاقات الحد من التسلح النووي.

قد تبدو هذه الدعوة ملحة لإنقاذ البشرية من المضي نحو حرب شاملة مدمرة، غير أنها لا تخلو من مثالية وسط عالم تتنافس فيه القوى الكبرى على النفوذ، كما أنه من غير المجدي المطالبة بنظام دولي يحترم القانون في حينلا تزال مؤسساته تعكس موازين قوى تعود إلى عام 1945. ثم كيف يُطلب من دول صغرى احترام القانون الدولي

وهي ترى اختراقه من قبل الدول الكبرى؟

إن الأزمة تكمن في تآكل النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح من اللازم التخلي عنه وتغييره بنظام آخر يتناسب مع معطيات العصر ويجعل من تكلفة الحرب أكبر من تكلفة السلم والمهادنة، لأن الدول لن تتراجع عن خوض الحروب لسبب أخلاقي وإنساني، وإنما عندما تجد دخول الحرب مكلفا فتلجأ لسياسة حتى لا تتضرر مصالحها.

عودة التنافس الإمبراطوري: الولايات المتحدة والصين وروسيا وأوروبا

لا تزال الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية الأكثر نفوذاً، غير أنها تواجه تحدياً استراتيجياً من طرف الصين التي أصبحت منافساً تكنولوجياً وعسكرياً وجيوسياسياً. ولا يتعلق التنافس بين واشنطن وبكين حول تايوان فقط، بل يمتد إلى الصراع والتنافس على الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والممرات البحرية ومواقع النفوذ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. أما روسيا، فقد أعادت من خلال حربها على أوكرانيا مسألة السيادة والحدود واستخدام القوة العسكرية إلى جدول أعمال الأوروبيين، ولم يعد الصراع مجرد نزاع تقليدي على أراض أو حدود، بل أصبح اختباراً حقيقياً للنظام الأوروبي ومصداقية حلف شمال الأطلسي وقدرته على حماية أعضائه ومنع التوسع العسكري الروسي. وفي خضم هذا السباق المحموم نحو التوسع والصعود، لا يمكن إغفال لاعب آخر يتحرك بهدوء ودبلوماسية، وهو الهند التي تمارس سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، إذ تحافظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا في آن واحد.

إذن، الصراع اليوم هو صراع على من يرسم ملامح النظام الدولي المقبل: **هل سيستمر نظام أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة وتحتفظ فيه المؤسسات الغربية بموقع الهيمنة، أم أن العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب تتعدد فيه مرتاكز القوى؟**. من الصعب القول بأننا نعيش عودة للإمبراطوريات القديمة، لكننا نشهد عودة منطق التوسع ومناطق النفوذ وفرض الحرب كضرورة لتحقيق المصالح.

"الشرق الأوسط": هل تتحول الحروب الإقليمية إلى مواجهة دولية؟

منذ إعلان قيام «دولة "إسرائيل"» على أرض فلسطين، ظل "الشرق الأوسط" أحد أخطر بؤر الصراع في العالم، ليس فقط بسبب الصراع العربي "الإسرائيلي" أو لموقعه الجغرافي وموارده الطاقية فقط، بل لأنه يمثل نقطة التقاء مصالح قوى دولية وإقليمية متنافسة.

ولعل "الشرق الأوسط" لم يمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بحدث أعنف من حدث السابع من تشرين الاول 2023، الذي تجاوز جغرافيته السياسية ورسم حدود النظام الدولي، وأظهر عجزه عن إيقاف كارثة إنسانية وسياسية لم يشهد لها العالم مثيلاً في التاريخ المعاصر. كما أعادت حرب غزة القضية الفلسطينية إلى مركز النقاش بشأن ازدواجية المعايير ومدى تطبيق القانون الدولي. وامتدت تداعيات الحرب لتشمل لبنان واليمن

والعراق والبحر الأحمر، وصولاً إلى المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" من جهة والجمهورية الاسلامية في إيران من جهة أخرى خلال 2026.

إن أكثر ما يقلق في هذا المشهد أن الصراع لم يعد محصوراً في مواجهة تقليدية بين دولتين، بل أصبحت حربا هجينة تشارك فيها جيوش نظامية وتنظيمات مسلحة وقوى إقليمية ودولية. وتُستخدم فيها الصواريخ والطائرات المسيرة إلى جانب الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية والضغوطات الاقتصادية وتعطيل الممرات البحرية. كما أن اتساع المواجهة يفتح الباب على احتمال دخول أطراف أخرى، سواء لدعم حلفائها أو حماية مصالحها أو بهدف منع خصومها من تحقيق مكاسب استراتيجية. وهنا تكمن خطورة الحروب الإقليمية؛ ليس بالضرورة أن ترغب القوى الكبرى في خوض حرب مباشرة، لكنها قد تجد نفسها منخرطة فيها بسبب تداخل المصالح والحسابات الأمنية والتزامات التحالفات.

والسؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق: **ماذا يحدث لو وقعت أزمة كبرى في "الشرق الأوسط" بالتزامن مع تصعيد في أوروبا ومضيق تايوان؟ وهل يستطيع النظام الدولي احتواء أزمتين استراتيجيتين متزامنتين؟ أم أن الوضع سيكون أكثر سوءاً، خاصة وسط العودة للحديث عن إمكانية استخدام السلاح النووي في الحرب الأمريكية الإيرانية؟.**

سباق التسلح النووي: حين تصبح البشرية رهينة خطأ في الحسابات

إن ما يميز اللحظة الراهنة عن مقدمات الحربين العالميتين الأولى والثانية هو وجود سلاح قادر على إنهاء الحضارة البشرية في وقت وجيز. لقد كان الردع النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أحد الأسباب التي حالت دون اندلاع مواجهة مباشرة واسعة النطاق بين القوى النووية، لكنه ليس ضماناً مطلقاً للسلام، لأن مبدأ الردع أو توازن الرعب يقوم على افتراض عقلانية الأطراف وقدرتها على تقدير العواقب وتجنب سوء الفهم أو التصعيد غير المقصود. لكن اليوم، مع وجود الذكاء الاصطناعي، أصبح إمكان الخطأ وارداً جداً، إذ يمكن أن تخطئ أنظمة الإنذار ويُتخذ قرار عسكري خطير بناء على معلومات مضللة.

وفي تقريره السنوي لعام 2026، حذّر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) من استمرار تحديث الترسانات النووية، إذ يقدر إجمالي المخزون النووي العالمي في كانون الثاني 2026 بنحو 12,187 رأساً نووياً، منها قرابة 9,745 رأساً ضمن المخزون العسكري الذي يمكن استخدامه. كما يحذر المعهد من مخاطر سوء التقدير بالتزامن مع تراجع اتفاقيات الحد من التسلح، ومثال ذلك انتهاء معاهدة نيو ستارت بين الولايات المتحدة وروسيا في شباط 2026، وهو ما يضعف من الثقة المتبادلة ويفتح الاحتمال أمام توقع أسوأ الاحتمالات.

وما يزيد المشهد تعقيداً تطور الذكاء الاصطناعي العسكري الذي أصبح قادراً على إدارة العمليات والمراقبة والتحليل والاستهداف، وعندما تتداخل هذه الأنظمة مع منظومة القيادة والسيطرة النووية يصبح هامش الخطأ أكبر. وقد حذّر سانشيز في مقاله من أن توظيف الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا النووية يقلص من مساحة

القرار البشري ويرفع مخاطر التصعيد غير المقصود وإمكانية الدمار الشامل المتبادل.

وهذه ليست مخاوف نظرية، فالحروب الحديثة أثبتت أن سرعة تدفق المعلومة لا تعني بالضرورة دقتها، وأن التضليل الرقمي والهجمات السيبرانية يمكن أن تربك عملية اتخاذ القرار العسكري.

هل الحرب العالمية الثالثة حتمية؟

قد يكون من المغري إغلاق هذا المشهد القاتم بإعلان أن الحرب العالمية الثالثة باتت مسألة وقت، لكن مثل هذا الاستنتاج يخدم خطاب الترهيب عوضاً عن التحليل السياسي. فالتاريخ لا يكرر نفسه بشكل آلي، والتشابه بين الظروف لا يعني تطابق النتائج. هناك اختلافات جوهرية بين عالم 1914 و1939 وعالم 2026، وأهمها وجود الأسلحة النووية التي تفرض كلفة غير مسبوقة على قرار الحرب قد تصل إلى تهديد الوجود البشري في حد ذاته، كما أن الاقتصاد العالمي اليوم أصبح أكثر تشابكاً، بالإضافة إلى القدرات التكنولوجية التي تخلق عوامل ضغط لم تكن موجودة في الماضي.

ثم إن القوى الكبرى، وعلى الرغم من تنافسها وتضارب مصالحها، لا تزال تملك بعض المصالح المشتركة، مثل منع انهيار الاقتصاد العالمي وتجنب حرب نووية لا يمكن لأي طرف أن يضمن الخروج منها منتصراً.

غير أن هذه العوامل لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة للاطمئنان، فالردع النووي قد يمنع حرباً مباشرة واسعة النطاق، لكنه لا يمنع الحروب بالوكالة ولا التوسع العسكري ولا الحروب الإقليمية الهجينة. والتشابك الاقتصادي قد يرفع كلفة الحرب، لكنه لا يلغي الحسابات الخاطئة والنزعات القومية والطموحات التوسعية. لقد اندلعت الحرب العالمية الأولى بعد تراكم طويل من التنافس والتسلح وسوء التقدير، واندلعت الحرب العالمية الثانية نتيجة توسع قومي وانهيار لمنظومة الأمن الجماعي. أما العالم اليوم فيجمع بين عناصر المرحلتين: تنافس القوى الكبرى وسباق التسلح وتآكل المؤسسات الدولية والحروب الإقليمية وصعود القومية وتراجع الثقة في القانون الدولي.

ولعل أخطر ما يميز هذا العالم امتلاكه لأدوات تدميرية أكثر تطوراً وفتكاً من أي وقت مضى، وفي حال اندلاع حرب واسعة النطاق واستخدام القوة القصوى لن تدوم الحرب أكثر من بضع سنوات قبل أن تفنى البشرية، والإدراك العميق لهذا الأمر هو الذي قد يحول دون وقوعها.

خاتمة

نخلص إلى أن التحذير الذي أطلقه رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في «فورين أفيرز» لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره نبوءة حرب عالمية ثالثة، بل باعتباره اعترافاً سياسياً بأن النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد قادراً على أداء وظائفه ومنع الحرب. وقد تكون دعوته لعدم التطبيع مع الحروب في إطار «التعددية القصوى» مثالية، إلا أنه يطرح تساؤلاً لا يمكن تجاهله: **هل يمكن أن يولد نظام محايد تسعى مؤسساته لفرض الأمن العام وتطبيق القانون الدولي، أم أن كل نظام يولد هو بالضرورة نظام لا تخضع له القوى العظمى؟**.

مصادر

1. [https://www.foreignaffairs.com/spain/pedro-sanchez-world-last-chance-peace-avert-world-war](https://www.foreignaffairs.com/spain/pedro-sanchez-world-last-chance-peace-avert-world-war?utm_source=chatgpt.com)
2. [https://www.uu.se/en/press/press-releases/2026/2026-06-09-ucdp-record-number-of-conflicts-between-states](https://www.uu.se/en/press/press-releases/2026/2026-06-09-ucdp-record-number-of-conflicts-between-states?utm_source=chatgpt.com)
3.[https://academic.oup.com/jpr/article/63/4/705/8703754] (https://academic.oup.com/jpr/article/63/4/705/8703754?utm_source=chatgpt.com)
4.[https://www.unhcr.org/global-trends](https://www.unhcr.org/global-trends?utm_source=chatgpt.com)
5. [https://www.sipri.org/media/press-release/2026/increasing-focus-nuclear-weapons-amid-heightened-escalation-risks-new-sipri-yearbook-out now] (https://www.sipri.org/media/press-release/2026/increasing-focus-nuclear-weapons-amid-heightened-escalation-risks-new-sipri-yearbook-out-now?utm_source=chatgpt.com)
6. [https://www.foreignaffairs.com/spain/pedro-sanchez-world-last-chance-peace-avert-world-war](https://www.foreignaffairs.com/spain/pedro-sanchez-world-last-chance-peace-avert-world-war?utm_source=chatgpt.com)
7. [https://www.uu.se/en/press/press-releases/2026/2026-06-09-ucdp-record-number-of-conflicts-between-states](https://www.uu.se/en/press/press-releases/2026/2026-06-09-ucdp-record-number-of-conflicts-between-states?utm_source=chatgpt.com)
8.[https://academic.oup.com/jpr/article/63/4/705/8703754] (https://academic.oup.com/jpr/article/63/4/705/8703754?utm_source=chatgpt.com)
9.[https://www.unhcr.org/global-trends](https://www.unhcr.org/global-trends?utm_source=chatgpt.com)
10. [https://www.sipri.org/media/press-release/2026/increasing-focus-nuclear-weapons-amid-heightened-escalation-risks-new-sipri-yearbook-out-now] (https://www.sipri.org/media/press-release/2026/increasing-focus-nuclear-weapons-amid-heightened-escalation-risks-new-sipri-yearbook-out-now?utm_source=chatgpt.com)